المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أن الموارد الاقتصادية محدودة مقارنة مع الحاجات غير المحدودة للمجتمعات البشرية، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity).

تعريف علم الاقتصاد

هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج(العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التنظيم) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة

كما يمكن تعريفه على أنه : العلم الذي يبحث في الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة، بحيث يتم تحقيق أكبر قدر ممكن من حاجات المجتمع، أي تحقيق أعلى مستوى من رفاهية المجتمع.

أقسام علم الاقتصاد

وينقسم منهجيا علم الاقتصاد إلى قسمين هما:

1. **الاقتصاد الجزئي** : وهو دراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.
2. **الاقتصاد الكلي**: وهو دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي، والناتج أو العرض الكلي، والمستوى العام للأسعار والتضخم ، ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي،والتوازن في ميزانية الدولة والتوازن في ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية.

نشوء وتطور علم الإقتصاد

المدرسة الكلاسيكية

- الحرية الاقتصادية، وعدم الحاجة لتدخل الدولة.
- قانون ساي (Say's Law) والتوازن التلقائي للاقتصاد عند التوظف الكامل.
- اليد الخفية (The Invisible Hand) تحرك النشاط الاقتصادي.
- أهم مؤسسيها هو آدم سميث (1776)، ويتلخص فكرها في:

المدرسة الكينزية

- مؤسسها جون مينارد كينز (1936)، ويتخلص فكرها في:
- توازن الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد.
- ضرورة تدخل الحكومة باستخدام السياسة المالية لمعالجة الكساد الاقتصادي.

المدرسة النقدية الحديثة

- مؤسسها ميلتون فريدمان (1957)، ويتلخص فكرها في:
- التضخم ظاهرة نقدية.
- السياسة المالية لا فاعلية لها ما لم تدعمها سياسة نقدية.

مدرسة التوقعات الرشيدة

- مؤسسها روبرت لوكس وتوماس سيرجنت (1970-1980) ويتلخص فكرها في:
- السياسات الاقتصادية غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي الناتج الحقيقي ومعدل البطالة.

النمو الإقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في الناتج القومي الحقيقي من سنة إلى أخرى ،كما نلاحظ أن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من :

- تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي.
- التقدم التقني، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج.

ويظهر النمو الاقتصادي بيانياً بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في **الشكل (1-1)**.

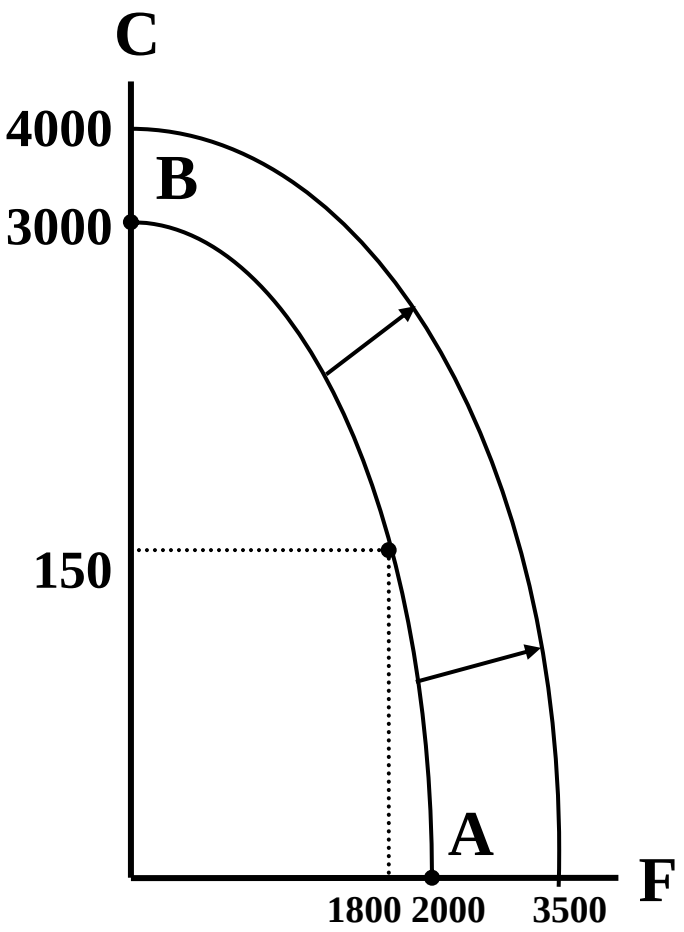

الشكل(1-1): ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو بالتقدم التقني.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة. ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عدم الادخار. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من الشكل (1-2).

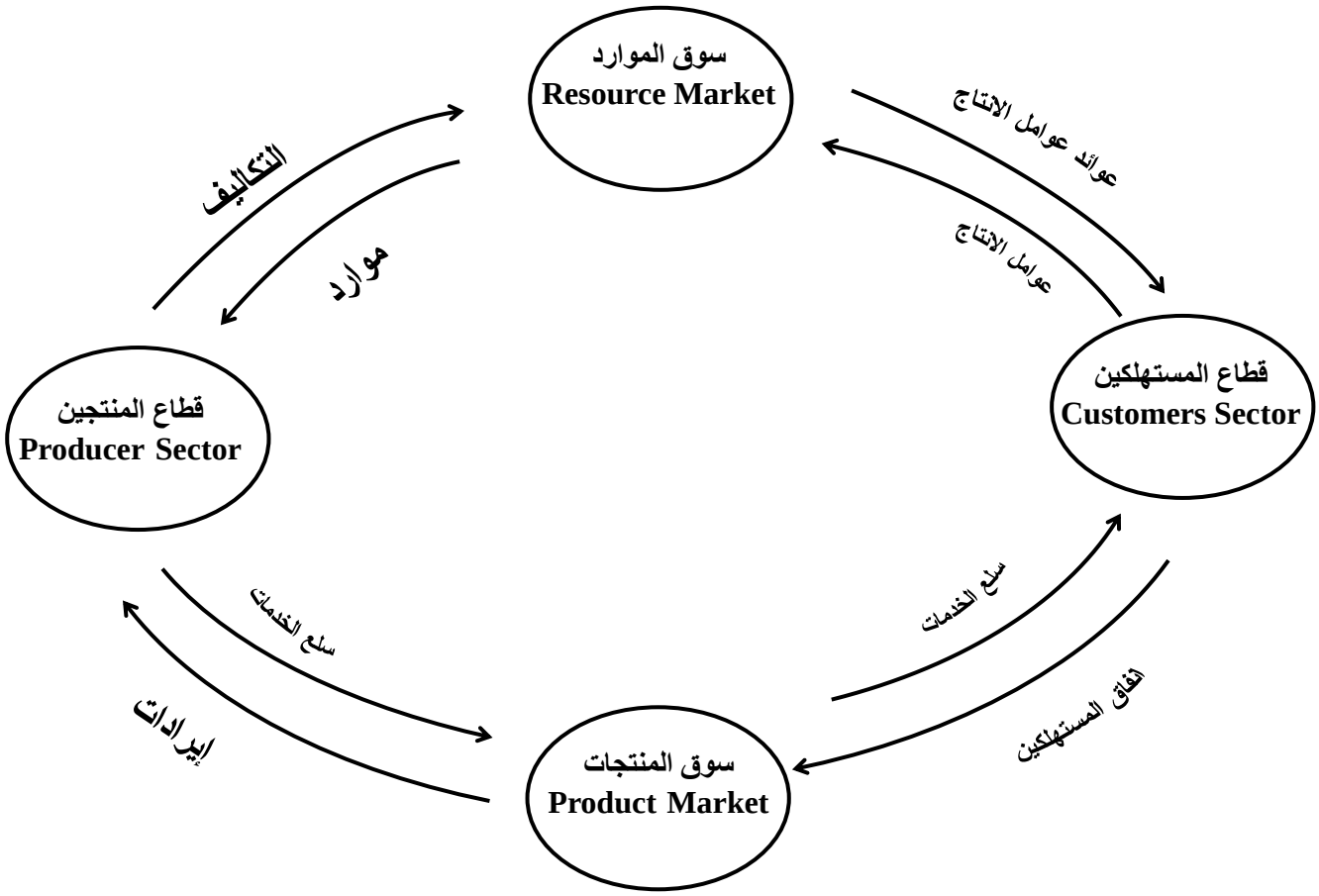

الشكل (2-3): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

دور القطاع الحكومي

يتمثل تأثير دور الحكومة في تأثير كل من الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها في مختلف المجالات.

حالة السلع والخدمات العامة

السلع العامة هي تلك التي تستهلك جماعياً ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها.

حالة التأثيرات الخارجية

هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية نافعة كما في حالة التعليم وما يترتب عليه من فوائد للمجتمع، أو آثار خارجية ضارة كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي.

حالة الاحتكار الطبيعي

وهي حالة انفراد منشأة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج.

الموارد الاقتصادية

تشمل الموارد الاقتصادية جميع مستلزمات عملية الإنتاج ، وهي :

- **الأرض:** جميع الموارد الطبيعية
- **العمل**: القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية.
- **رأس المال:** موارد من صنع الإنسان كالآلات والمعدات والمباني.
- **التنظيم:** ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.

السياسة الاقتصادية

تتمثل السياسة الاقتصادية في استخدام مجموعة من الأدوات، يتم بها التأثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

العلاقة بين أهداف و وسائل السياسة الاقتصادية

يجب أن يكون هناك تطابق وتناسق ما بين أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية، فهدف محاربة الفقر-مثلا- لا بد له من سياسات لتوفير فرص العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال. وهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي يحتاج إلى سياسات لتحفيز الاستثمار الحقيقي والاستثمار في البحوث والتطوير.